المركز الليبي للدراسات الأمنيه والعسكريه
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

تقدير موقف

[ماذا في جعبة باتيلي؟]

27 فبراير 2023

يعتبر **المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية** مؤسسة ليبية مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والتحليلات الأمنية والعسكرية للقضايا ذات العلاقة بالدولة الليبية. ويضع المركز على رأس قائمة أولوياته العمل على مساعدة البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الدولية والإقليمية في صيغة أكاديمية معلوماتية تمكن من إزالة الضبابية عن المشهد السياسي والأمني والعسكري عن طريق تحليلات عميقة وحيادية لمختلف القضايا ذات العلاقة وتقدم توصيات وسيناريوهات إلى الجهات المعنية وصناع القرار.

ترتكز أعمال المركز على مجموعة من الركائز الثابتة في سياسته لأداء أعماله وهي:

- ✓ الحيادية والاستقلالية بعيداً عن أي أجندات أو أيديولوجيات.
- ✓ المنهجية العلمية وقواعد البيانات والمعلومات الدقيقة بما يضمن التميّز والجودة لمخرجات المركز.
- ✓ السعي للتأثير إيجاباً على صنّاع القرار والجهات ذات العلاقة.
- ✓ التطوير والارتقاء بما يقدمه المركز من أبحاث ودراسات.
- ✓ تعدد المصادر والبناء التراكمي للبيانات التي يرتكز عليها التحليل المنهجي.
- ✓ طرح المعني الشامل لمفهوم الامن بصورة تخدم البحاث والمهتمين.

Şişli / İstanbul
www.lcsms.info
info@lcsms.info
Facebook.com/lcsms.info
Twitter.com/lcsms_info
00905319471002

اجتماع "مجموعة الاتصال "بواشنطن

عقدت مجموعة الاتصال الدولية اجتماعا في واشنطن حول ليبيا، وذلك بحضور المبعوث الأممي لدى ليبيا عبد الله باتيلي، إضافة إلى ممثلين عن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، بالإضافة إلى مصر وتركيا وقطر والإمارات وبحسب المعلن فقد نوقش خلال الاجتماع "التحديات والتداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه ليبيا " وكيفية إيجاد أفضل السبل للوصول إلى الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

هذا، وقد حظي الاجتماع باهتمام المراقبين وحتى "القادة السياسيين "في الداخل، وذلك أنه أتى بين زمنين مملوءين بالأحداث والأنباء **الأول** هو الحديث عن نوايا دولية ربما ستطرح -بواسطة البعثة الأممية- خارطة طريق جديدة قد تبعد بعض المؤسسات والقادة الحاليين عما هم عليه الآن من مركز وقيادة، والزمن **الثاني** هو إحاطة المبعوث الأممي المرتبقة أمام مجلس الأمن في الـ27 من فبراير. وبحسب التسريبات التي في متناولنا، فإن هذا الاجتماع ربما يكون بوابة لتكهن الإحاطة المرتقبة للمبعوث الأممي أمام مجلس الأمن وفهمها فهما تقريبيّا.

فبحسب تسريبات خاصة، فقد جرى الحديث بين المجتمعين في واشنطن عن أن التعديل الدستوري الثالث عشر الذي أقره مجلس النواب لا يعالج جميع القضايا العالقة، وأنه لا يوفر مسارا عمليا كاملا قابلا لتنفيذ إجراء الانتخابات، كما أن اعتماد الوثائق القانونية من قبل المجلسين لا يعد كافيا لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة وآمنة في جميع أنحاء البلاد.

وبحسب التسريبات كذلك، فلقد تناول الاجتماع الحديث عن خيبة الأمل الشعبية الليبية من طبقاتها السياسية وقادتها الفاعلين بسبب فشلهم فترة طويلة عن تجاوز المراحل الانتقالية، إضافة إلى أن الليبيين ليسوا مقتنعين بأن المؤسسات ذات الصلة مستعدة وقادرة على توفير مسار للانتخابات قابل للتطبيق سياسيا ثم قابل للتنفيذ.

ووفق ما أفادته التسريبات، فلقد أُشير بين المجتمعين إلى إجراء الانتخابات الوطنية خلال العام 2023 باعتباره وسيلة لتجنب المزيد من الانقسامات والأزمة المتفاقمة التي قد تؤدي إلى صراعات أخرى.

وبناء على هذا وبحسب تسريبات أخرى، فقد يحاول باتيلي أن يحصل على موافقة مجلس الأمن على آلية تمكين للانتخابات للبناء على عمل مجلسي النواب والدولة، والحصول على قبول الجهات الفاعلة السياسية والمدنية والأمنية الليبية الرئيسية وموافقتها وهو ما يعني أن المبعوث الأممي قد لا يقبل بمجلسي النواب والدولة كآلية ستوصل ليبيا إلى انتخابات ..وتضيف التسريبات أن باتيلي في مقترحه يعتقد أن قرار مجلس الأمن 2656 -2022 (الذي يحث المؤسسات السياسية الليبية وأصحاب المصلحة الرئيسيين بأن يتفقوا على خارطة طريق لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن).

وبحسب التسريبات، فإن الهدف من الآلية هو الجمع بين جميع أصحاب المصلحة من الليبيين المعنيين، بما في ذلك ممثلوا المؤسسات والشخصيات السياسية الرئيسية وزعماء القبائل ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأمنية ومندوبو النساء والشباب لتمكينهم من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الانتخابات مع عدم استبدال المؤسسات الليبية ذات الصلة.

وتتكهن التسريبات أن الآلية ستسعى إلى وضع اللمسات الأخيرة على الأساس الدستوري بالنظر إلى العمل الذي قام به بالفعل مجلس النواب والمجلس الأعلى للانتخابات، كما ستسعى إلى إنشاء خارطة طريق مع خطوات واضحة نحو الانتخابات، واستكمال القوانين الانتخابية، والاتفاق على معايير إضفاء الطابع الأمني على العملية الانتخابية، وتعزيز اعتماد مدونة سلوك لجميع الجهات الفاعلة في العملية السياسية -بما في ذلك قبول النتائج وعدم "لانتقام"-، وكذلك السعي المكثف لتوحيد الإدارة والحكومة الحالية، ودعم وضع تدابير انتقالية تهدف إلى ضمان الإدارة الفعالة للحكومة خلال الانتخابات، بما في ذلك ضمان تكافؤ الفرص لجميع المرشحين والمشاركة في الرصد الشامل للعملية.

وتقول المصادر إن الآلية ستتألف من 30 إلى 40 عضوا كحد أقصى، تحت مسمى "اللجنة التوجيهية"، وستضم ممثلين عن المؤسسات ذات الصلة، كالشخصيات السياسية الرئيسية، وقادة المكونات القبلية والثقافية والمؤثرين، ومنظمات المجتمع المدني

والجهات الأمنية الفاعلة، ولا سيما اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وممثلين عن الجنوب والشرق والغرب ومندوبين من النساء والشباب.

وبحسب التسريبات، ستكون القرارات التي يتوصل إليها الفريق التوجيهي رفيع المستوى المعني بالانتخابات ملزمة عند موافقة المبعوث الأممي لدى ليبيا ..وتفيد المصادر أنه من المقرر إجراء الانتخابات في عام 2023 ولذلك ينبغي الانتهاء من العمل المعياري والسياسي للفريق التوجيهي رفيع المستوى المعني بالانتخابات بحلول نهاية أبريل لتوفير الوقت الكافي للتنظيم التقني لعملية الاقتراع.

خلاصة

بناء على ما أفادته تسريبات خاصة، فإن اجتماع كبار المسؤولين في واشنطن الخميس الماضي 23 فبراير، هو أحد البوابات لفهم جانب مما قد يقدم عليه المبعوث الأممي لدى ليبيا عبد الله بايتلي الذي تفيد تسريبات بأنه سيطرح آلية تتألف من نحو 40 شخصية كحد أقصى، تحت مسمى "اللجنة التوجيهية"، تسعى إلى إكمال الأساس الدستوري وإنشاء خارطة جديدة نحو الانتخابات، وتوحيد الإدارات الحاكمة، وتعزيز اعتماد مدونة سلوك لجميع الجهات الفاعلة في العملية السياسية، وتحريك ما هو عالق بين المجلسين.

27 فبراير 2023